المقدمه ففيها مسايل **الاولى** في تفسير لفظتي الحقيقه والمجاز وفيها ابحاث اولها الحقيقه مشتقه من الحق وهو الثابت لانه نقيض الباطل المعدوم **وثانيها** ان هذا الوزن قد يكون للفاعل كالعليم وللمفعول كالجريح فالحقيقه ان كانت بمعنى الفاعل فالثابته او المفعول فالمثبته **وثالثها** ان هذه التا لنقل اللفظ من الوصفيه الى الاسميه الصرفه واما المجاز فانه مفعل من الجواز وهو العبور **المسله الثانيه** في حدى الحقيقه والمجاز اجودها ما ذكره ابو الحسين رحمه الله اما الحقيقه فقال انها اللفظه المستعمله في معنى وضعت له في اصطلاح التخاطب واحترزنا بالاستعمال عن الوضع الاول وذكرنا الوضع في اصطلاح الخطاب ليتناول اللغويه والعرفيه والشرعيه والمجاز هو اللفظه المستعمله في معنى لم توضع له في اصطلاح الخطاب لعلاقه بينه وبين الموضوع له والا كان وضعا مستانفا والقيد الاخير لم يذكره ابو الحسين ولا بد منه والمستعار داخل فيه لان حقيقه المستعار منه غير موجوده في المستعار له ملاحظا لها ومثالها فجاز غيرهما وهاهنا تعريفات رديه من شاها طالع الاصل **المسله الثالثه** في ان لفظتي الحقيقه والمجاز مجازان في معنييهما لما تدل عليه اما في الحقيقه فلانها ماخوذه من الحق

وهو الثابت في نفسه نقل الى العقد المطابق ثم منه الى القول المطابق ومنه الى اللفظ المستعمل في الموضوع فهو مجاز في الدرجه الثالثه واما في المجاز فمن وجهين احدهما انه من الجواز بمعنى العبور وهو حقيقه في الاجسام واللفظ عرض يمتنع عليه الانتقال والعبور من معنى الى معنى واما ثانيا فلانه مفعل وهو للمصدر او الى الموضع فيكون للفاعل مجازا **القسم الاول** في احكام الحقيقه وفيه مسايل **المسله الاولى** الحقيقه اللغويه موجوده لان هاهنا الفاظ وضعت لمعان ولا شك انها استعملت فيها وهو الحقيقه **واحتج** الجمهور بان هاهنا الفاظا مستعمله في معان فان كانت حقايق فقد حصل الغرض والا كانت مجازات وكل مجاز فهو مسبوق بالحقيقه وهو ضعيف لان المجاز يجب ان يكون مسبوقا بالوضع اما بالحقيقه فلا **المسله الثانيه** في وجود الحقيقه العرفيه اما الامكان فظاهر واما الوقوع فبيانه ان بعرفانهم وهي اما من العرف العام او الخاص والاول على وجهين احدهما اشتهار المجاز كالغايط في الفضله من المكان المطمين ونسيان الحقيقه اللغويه والثاني تخصيص اللفظ ببعض مفهوماته اللغويه كالدابه فانها لكل ذي دبيب لغه تخصصت ببعض ذوات الاربع فهذا هو تصرف العرف العام وهو الحقيقه العرفيه واما الخاص فكما لاهل الخلاف من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)